الأمم المتحدة



Distr.: General
30 June 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل لسيادتكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة من القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول)، والرسالة المرفقة المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ الموجهة من القاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر المرفق الثاني). والرسالتان تتعلقان بشكل مباشر بقدرة المحكمتين الدوليتين على تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما.

ويطلب الرئيس روبنسون في رسالته أن يقوم مجلس الأمن بما يلي:

(أ) توسيع نطاق عضوية دائرة الاستئناف بأن يأذن للرئيس بنقل أربعة قضاة دائمين من الدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف؛

(ب) تمديد فترة عضوية قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛

(ج) الإذن للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بتجاوز العدد الأقصى للقضاة المخصصين العاملين في المحكمة الذي يحدده النظام الأساسي للمحكمة، وذلك بصفة مؤقتة.

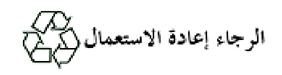
وبالمثل، يطلب الرئيس بايرون إلى مجلس الأمن أن يقوم بما يلي:

(أ) توسيع نطاق عضوية دائرة الاستئناف بأن يأذن للرئيس بنقل أربعة قضاة دائمين من الدوائر الابتدائية إلى دائرة الاستئناف؛

(ب) تمديد فترة عضوية قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

بالإضافة إلى ذلك، يطلب الرئيس بايرون من مجلس الأمن السماح لأحد القضاة بالعمل في وظيفة فنية أخرى في بلده وأن يعمل على أساس عدم التفرغ عند صياغته لحكمه النهائي، وإعادة النظر في استحقاقات القضاة المخصصين.





وتقدم الرسالتان توضيحات وتبريرات مفصلة للطلبات.

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الرسالتين المرفقتين للرئيس روبنسون والرئيس بايرون. ويلزم اتخاذ إجراء مبكر بغية إتاحة إمكانية الاستمرارية للمحكمة الدولية، واستقرارها والتيقن منها، وهي أمور ضرورية لأغراض التنفيذ الفعال لاستراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما. وأود من ثم أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن لنظره في هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

(توقيع) **بان** كي - مون

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أود بهذه الرسالة أن أوجه انتباهكم إلى ثلاث مسائل ذات أهمية للتنفيذ المتسم بالكفاءة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

١ - نقل بعض قضاة الدائرة الابتدائية إلى دائرة الاستئناف

تتعلق المسألة الأولى بضرورة نقل أربعة من قضاة الدائرة الابتدائية الدائمين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربعة من قضاة الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف عند انتهاء عملهم المتعلق بالمحاكمات بغية تسريع عمل دائرة الاستئناف.

وقد أعدت المحكمة تقييما لما يُتوقع أن تقوم به من عمل يتعلق بالاستئناف، وانتهت إلى أنها لن تتمكن بتشكيلها الحالي من القضاة من إنجاز عملها إلا بحلول عام ٢٠١٥. وبنقل ثمانية قضاة إضافيين، أربعة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأربعة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من المقدر أن تتمكن المحكمة من إنجاز معظم الأعمال المتعلقة بالاستئناف بحلول عام ٢٠١٢، مع بقاء أربع قضايا يتولاها ستة قضاة حتى تموز/يوليه ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تتم عملية النقل الأولى لأحد القضاة إلى دائرة الاستئناف من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وأن تتم عملية النقل الأخيرة بانتهاء قضية كاراديتش في شباط/فبراير ٢٠١٢. وترد عملية النقل المقترحة هذه في مشروع ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. واستنادا إلى ذلك، أود أن أوجه انتباهكم إلى هذه المسألة في هذا الوقت.

٢ - تمديد فترة ولاية قضاة دائرة الاستئناف وقضاة الدائرة الابتدائية والقضاة المخصصين

أما المسالة الثانية، فتتعلق بضرورة تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين، وقضاة الدائرة الابتدائية الدائمين، وقضاة دائرة الاستئناف لتمكين المحكمة من إنجاز عملها الذي لم يُنجز بعد. وقد مدد قرار مجلس الأمن ١٨٣٧ (٢٠٠٨) فترة عضوية القضاة الدائمين، الذين هم أعضاء في دائرة الاستئناف، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المعروضة على دائرة الاستئناف، أيهما أقرب. ومدد أيضا فترة عضوية قضاة الدائرة الابتدائية والقضاة المخصصين للمحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أو حتى

الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب. وتشير تقديرات المحكمة إلى أن الحاجة تدعو إلى بقاء بعض القضاة لفترات زمنية أطول من القضاة الآخرين. واستنادا إلى تلك التوقعات، فإن المحكمة تقدر حاليا أن ثمة حاجة للتمديدات الوارد وصفها أدناه.

القضاة الدائمون الآتية أسماؤهم والمكلفون حاليا بالعمل في دائرة الاستئناف يلزم تمديد ولاياتهم حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب:

باتريك روبنسون (جامايكا)

ليو داقون (الصين)

ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)

القضاة الدائمون الآتية أسماؤهم والمكلفون حاليا بالعمل في دائرة الاستئناف يلزم تمديد ولاياتهم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب:

فاوستو بوكار (إيطاليا)

كارمل أغيوس (مالطة)

القضاة الدائمون الآتية أسماؤهم والمكلفون حاليا بالعمل في الدوائر الابتدائية والذين سيتم نقلهم إلى دائرة الاستئناف عقب انتهائهم من أعمالهم المتعلقة بالمحاكمات يلزم تمديد ولاياتهم حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها في دائرة الاستئناف، أيهما أقرب:

أو - غون كوون (جمهورية كوريا)

جان - كلود أنتونيتي (فرنسا)

القضاة الدائمون الآتية أسماؤهم والمكلفون حاليا بالعمل في الدوائر الابتدائية والذين سيتم نقلهم إلى دائرة الاستئناف عقب انتهائهم من أعمالهم المتعلقة بالمحاكمات يلزم تمديد ولاياتهم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها في دائرة الاستئناف، أيهما أقرب:

ألفونس أوري (هولندا)

باكوني جستيس مولوتو (جنوب أفريقيا)

القضاة الدائمون الآتية أسماؤهم والمكلفون حاليا بالعمل في الدوائر الابتدائية يلزم تمديد ولاياقم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب:

كيفين باركر (أستراليا)

كريستوف فلوجي (ألمانيا)

كريستين فان دين فينغيرت (بلجيكا) (انتُخبت لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، ومن المتوقع استقالتها اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

استبدال محمد شهاب الدين (غيانا) (استقال اعتبارا من ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩)

القاضي الدائم الآتي اسمه والمكلف بالعمل في الدوائر الابتدائية يلزم تمديد ولاياته حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلف بالنظر فيها، أيهما أقرب:

استبدال إيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (استقال اعتبارا من ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩)

القضاة المخصصون الآتية أسماؤهم والمكلفون بالعمل في الدوائر الابتدائية يلزم تمديد ولاياقم ومُدد خدمتهم إذا لزم الأمر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب:

بدرو دافيد (الأرجنتين)

ميشيل بيكار (فرنسا)

أولديس كينيس (لاتفيا)

فريدريك هارهوف (الدانمرك)

القضاة المخصصون الآتية أسماؤهم والمكلفون بالعمل في الدوائر الابتدائية يلزم تمديد ولاياقم ومُدد خدمتهم إذا لزم الأمر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلفين بالنظر فيها، أيهما أقرب:

إليزابيث غوانزا (زمبابوي)

فلافيا لاتانزي (إيطاليا)

أنطوان كيسيا – مبي مندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أرباد براندلر (هنغاريا)

ستيفان تريشسيل (سويسرا)

القاضي المخصص الآتي اسمه والمكلف بالعمل في الدوائر الابتدائية يلزم تمديد ولاياته ومدة خدمته حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أو حتى الانتهاء من نظر القضايا المكلف بالنظر فيها، أيهما أقرب:

ميلفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو)

وأخيرا تطلب المحكمة تمديد فترة عضوية القضاة المخصصين التالية أسماؤهم، غير المعينين حاليا للعمل في المحكمة، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ أو إلى أن يتم الانتهاء من نظر أي قضايا قد يكلفون بالنظر فيها، أيهما أقرب:

فرانس بودوين (هولندا)

بورتون هول (جزر البهاما)

جودت نابوتي (الجمهورية العربية السورية)

رايمو لاهتي (فنلندا)

شيوما إغوندو نووسو - إهيمي (نيجيريا)

بريسكا ماتمبا نيامبي (زامبيا)

براينمور بولارد (غيانا)

فونيمبولانا راسوازاناني (مدغشقر)

تان سري داتو الأمين حاجي محمد يونس (ماليزيا)

٣ - انتداب قاض مخصص ثالث عشر

أما المسألة الثالثة، فهي طلب المحكمة بأن يؤذن لها بتجاوز الحد المقرر في النظام الأساسي للمحكمة لعدد القضاة المخصصين وقدره ١٢، والدعوة إلى انتداب قاض مخصص إضافي، بحيث يصل عدد القضاة المخصصين إلى ١٣ لتمكين المحكمة من البدء في النظر في قضية كاراديتش في آب/أغسطس بقاض احتياطي. وتتوقع المحكمة أن تعود مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى حد الـ ١١ قاضيا مخصصا مع صدور الحكم في قضية

بوبوفيتش وآخرين ومغادرة اثنين من القضاة المخصصين في ذلك الوقت (كيمبرلي بروست (كندا) وأوليه بيورن شتويل (النرويج)).

وتطلب المحكمة أن يُسمح لها بانتداب عدد يصل إلى ١٣ قاضيا مخصصا للفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وأرجو ممتنا توجيه انتباه مجلس الأمن والجمعية العامة إلى هذه الرسالة للنظر فيها.

(توقيع) باتريك **روبنسون**

الرئيس

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أكتب أليكم بشأن أربع مسائل:

(أ) تمديد فترة ولاية قضاة الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف؛

(ب) توسيع نطاق دائرة الاستئناف؛

(ج) الحالة الخاصة للقاضي دي سيلفا؛

(د) وضع القضاة المخصصين.

١ - توسيع نطاق دائرة الاستئناف ونقل بعض قضاة الدائرة الابتدائية

اتفقت مع القاضي روبنسون، رئيس قضاة دائرة الاستئناف، على ضرورة تقديم طلب لتوسيع نطاق دائرة الاستئناف. واتفقنا أيضا على أن يقدم القاضي روبنسون بيانات في هذا الصدد إلى مجلس الأمن. وتنبع أهمية توسيع نطاق الدائرة من الحاجة إلى توفير الموارد الضرورية للاضطلاع بعبء العمل الثقيل المتوقع على مستوى الاستئناف، ابتداء من منتصف عام ٢٠١٠. وسيظل القضاة الأربعة التالية أسماؤهم، من بين القضاة السبعة الدائمين العاملين بالدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، متاحين للنقل إلى دائرة الاستئناف، بعد الانتهاء من النظر في القضايا المعروضة أمامهم:

دينيس بايرون (سانت كيتس ونيفيس)

خالدة رشيد خان (باكستان)

ويليام سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة)

أرليت راماروسون (مدغشفر)

و لم نقرر أنا والقاضي سيكولي بشكل قاطع بعد ما إذا كنا سننضم إلى دائرة الاستئناف. ويمكن تصور خيارين لشغل منصبينا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، إما أن يتم تعيين قاضيين دائمين إضافيين للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو أن تظل الوظيفتان شاغرتين لحين ملئهما باثنين من قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومرفق بهذه الرسالة استعراض عام للقضايا الحالية المعروضة أمام جميع القضاة العاملين حاليا في المحكمة الجنائية الدولية لروانـدا، بما في ذلك التواريخ المتوقعة لصدور الأحكام في القضايا الجارية (انظر التذييل الأول).

٢ - تمديد مدد عضوية قضاة الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف

ستنتهي مُدد العضوية الحالية لقضاة الدائرة الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية لروانـدا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفقا لما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٨٢٤ (٢٠٠٨).

وينظر جميع القضاة العاملين حاليا في الدائرة الابتدائية، عدا اثنين منهم، في قضايا يتوقع أن تستغرق صياغة الأحكام التي ستصدر فيها لغاية منتصف عام ٢٠١٠ على الأقل.

والقاضيان الوحيدان اللذان يعتزمان الانتهاء من صياغة الأحكام في القضايا التي ينظران فيها الآن بنهاية عام ٢٠٠٩، واللذان لن يكونا متاحين لتمديد فترة ولايتهما، هما إيريك موسي (النرويج) وسيرغي أليكسيفيتش إغوروف (الاتحاد الروسي). وسيتم شرح الحالة الخاصة للقاضي دي سيلفا في الفرع ٣ أدناه.

وستنتهي مدة عضوية اثنين من قضاة دائرة الاستئناف حاليا بالمحكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وفقا لما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٨٢٤ (٢٠٠٨). إلا أنه يتعين، وفقا للتوقعات الحالية، أن يستمر بعض قضاة الدائرة في العمل حتى عام ٢٠١٢، وبعضهم الآخر حتى منتصف عام ٢٠١٣، كي ينتهوا من النظر في جميع قضايا الاستئناف، مما يستدعي تمديد فترات ولاياتهم. وسأطلب إلى المجلس تمديد فترة ولاية قضاة دائرة الاستئناف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويُتوقع أن ينطبق هذا التمديد أيضا على قضاة الدائرة الابتدائية الذين سيتم نقلهم بعد انتهائهم من النظر في القضايا المعروضة أمامهم حاليا.

وبناء على الاعتبارات المذكورة أعلاه، أطلب إلى مجلس الأمن أن يمدد فترات ولاية القضاة العاملين حاليا على النحو التالي:

القضاة الدائمون، الدائرة الابتدائية

دينيس بايرون	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
خالدة رشيد خان	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
وليام سيكولي	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
أرليت راماروسون	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

جوزيف أسوكا نيهال دي سيلفا	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

القضاة الدائمون، دائرة الاستئناف

محمد غويي	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
أندريسيا فاز	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

القضاة المخصصون

سولومي بالونغي بوسا	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
لي غاكوغيا موثوغا	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
فلورنس ريتا أريه	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
إيميل فرانسيس شورت	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
تغريد حكمت	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
سيون كي بارك	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
غبيرداو غوستاف كام	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
فاغن يوينسن	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
جوزيف ماسانشي	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
مباراني راجونسون	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
أيدين أكاي	حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

٣ - القاضي دي سيلفا

أوضح القاضي جوزيف أسوكا نيهال دي سيلفا، وهو أحد القضاة الدائمين، أنه يتعين عليه العودة للعمل في الجهاز القضائي الوطني ببلده. وهو يرأس حاليا القضية العسكرية الثانية، وهي محاكمة لمتهمين متعددين في طور صياغة الأحكام. ولا ينتظر صدور الحكم قبل منتصف عام ٢٠١٠.

وقد ترأس القاضي دي سيلفا ثلاث محاكمات أخرى يتعلق كل منها بمتهم واحد (موفونيي وروغامبارارا وروكوندو)، بالتزامن مع المرحلة المطولة لتقديم الأدلة في القضية العسكرية الثانية.

والقاضي دي سيلفا ملتزم تماما بالانتهاء من النظر في القضية العسكرية الثانية وبعمله خلال مرحلة صياغة الحكم. لكنه يطلب السماح له بالعودة إلى بلده والالتحاق بالعمل في الجهاز القضائي هناك، على أن يكمل عمله في المحكمة على أساس عدم التفرغ، بحيث يعود إلى أروشا عند الضرورة من أجل المداولات وإصدار الحكم. والقاضي دي سيلفا على استعداد للتنازل عن مرتبه في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أثناء فترة العمل غير المتفرغ. وقد أكد لي أن التزاماته في سري لانكا لن تؤدي إلى تأجيل صدور الحكم في المحكمة. وقد قبلت تأكيداته بوصفي رئيسا للمحكمة.

ونظرا إلى أهمية كفالة إكمال النظر في القضية العسكرية الثانية، ومع مراعاة الظروف الخاصة لحالة القاضي دي سيلفا، أطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن للقاضي دي سيلفا بالعمل على أساس عدم التفرغ حتى صدور الحكم في هذه القضية، وأن يأذن له بالالتحاق بوظيفة أخرى في وطنه.

٤ - وضع القضاة المخصصين

أُثيرت مسألة وضع القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أمام مجلس الأمن من قبل في التقرير السابق لاستراتيجية الإنجاز، وسيجري تناول هذه المسألة مرة أخرى في التقرير التالي، الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن في ٤ حزيران/يونيه.

وكما يتضح من الوثائق والمذكرات المختلفة المتعلقة بهذه المسألة، التي تُبودلت بين الأمين العام واللجنة الخامسة للجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وكذلك من قرارات الجمعية العامة بشأن المسألة، تُحجب مختلف استحقاقات القضاة المخصصين، بما في ذلك معاشاتهم التقاعدية، على أساس أن عملهم، بخلاف عمل القضاة الدائمين، يتوقع أن يكون مؤقتا وقد يكون على فترات متقطعة (انظر الفقرة ٧ من A/55/806 التي ورد فيها ما يلي: ”أخذت اللجنة [الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية] هذا الفرق الأساسي في الاعتبار في تقييمها للضرورة الملحة لعدد من المكافآت والبدلات المقترحة في تقرير الأمين العام“).

بيد أنه لم تثبت صحة الافتراض الأولي بأن القضاة المخصصين سيعملون على فترات متقطعة ولمدد زمنية قصيرة فقط، وأن مسؤولياتهم ستكون مختلفة عن مسؤوليات القضاة الدائمين. وقد أسهم هؤلاء القضاة كثيرا في الأداء الفعال للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأسهموا على نحو أخص في إنجاح استراتيجية الإنجاز. وقد أسندت إليهم، منذ بدء فترة عضويتهم، قضايا متعددة استدعت طبيعتها اتخاذهم محل إقامة دائم في مقر المحكمة. وكلّفوا، بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٥٥ (٢٠٠٨)، بمسؤولية إضافية تخول لهم رئاسة

الدوائر، بسبب عدم توافر قضاة دائمين لتولي هذه المسؤولية. وتضارع اختصاصاقم الآن اختصاصات القضاة الدائمين.

وعليه، فإن حجب استحقاقات القضاة المخصصين على النحو المذكور أعلاه ليس له ما يبرره، بل يثير قلقا عميقا لدى هؤلاء القضاة، الذين سيكون زهاء نصفهم قد قضى أكثر من ست سنوات من العمل في المحكمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر التذييل الثاني). وعلى الرغم من هذا القلق، واصل هؤلاء القضاة حتى هذه اللحظة يؤدون عملهم بإتقان وتفان. وسيخدم حل هذه المسألة المصلحة عموما، وسيدعم الأداء السليم للمحكمة، ويكفل النجاح لاستراتيجية الإنجاز.

وأرجو ممتنا توجيه انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى هذه المسألة بغية استعراض الحالة الراهنة.

(توقيع) دينيس **بايرون**

الرئيس

التذييل الأول

تكليفات القضاة حاليا والتاريخ المتوقع لصدور الحكم

القاضي	القضية	التاريخ المتوقع لصدور الحكم
القضاة الدائمون		
دينيس ك. م. بايرون (سانت كيتس ونيفيس)	كاريميرا وآخرون (رئيسا)	نهاية ٢٠١٠
	كاليمانزيرا (رئيسا)	منتصف ٢٠٠٩
	موفونيي (إعادة محاكمة) (تبدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩) (رئيسا)	النصف الثاني من ٢٠٠٩
خالدة رشيد خان (باكستان)	بيزيمونغو وآخرون (رئيسة)	منتصف ٢٠١٠
	نشوغوزا (رئيسة)	منتصف ٢٠٠٩
	نتاووكوليليايو (رئيسة)	منتصف ٢٠١٠
ويليام سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة)	نييراماسوهوكو وآخرون (بوتاري) (رئيسا)	منتصف ٢٠١٠
	نغيراباتواري (رئيسا) (لم يتضح بعد موعد بدء المحاكمة بعد أن قررت دائرة الاستئناف تغيير تاريخها)	النصف الثاني من ٢٠١٠
إريك موسي (النرويج)	ريتزاهو (رئيسا)	الربع الثاني من ٢٠٠٩
	نسينغيمانا (رئيسا)	الربع الثالث من ٢٠٠٩
	سيتاكو (رئيسا)	الربع الأخير من ٢٠٠٩
أرليت راماروسون (مدغشقر)	نييراماسوهوكو وآخرون (بوتاري)	منتصف ٢٠١٠
	هاتيغيكيمانا (رئيسة)	مطلع ٢٠١٠
سيرجي أليكسيفيتش إغوروف (الاتحاد الروسي)	ريتزاهو	الربع الثاني من ٢٠٠٩
	نسينغيمانا	الربع الثالث من ٢٠٠٩
	سيتاكو	الربع الأخير من ٢٠٠٩
أسوكا ج. ن. دي سيلفا (سري لانكا)	ندينديليimana وآخرون (القضية العسكرية الثانية) (رئيسا)	منتصف ٢٠١٠
القضاة المخصصون		
سولومي بالونغي بوسا (أوغندا)	نييراماسوهوكو وآخرون (بوتاري)	منتصف ٢٠١٠
	نغيراباتواري (لم يتضح بعد موعد بدء المحاكمة بعد أن قررت دائرة الاستئناف تغيير تاريخها)	النصف الثاني من ٢٠١٠

القاضي	القضية	التاريخ المتوقع لصدور الحكم
لي غاكويغا موثوغا (كينيا)	بيزيمونغو وآخرون	منتصف ٢٠١٠
	نشوغوزا	منتصف ٢٠٠٩
	نتاووكوليليايو	منتصف ٢٠١٠
فلورنس ريتا أرّي (الكاميرون)	ريتراهو	النصف الثاني من ٢٠٠٩
	نسيغيمانا	الربع الثالث من ٢٠٠٩
	سيتاكو	الربع الأخير من ٢٠٠٩
	مونياكازي (رئيسة)	منتصف ٢٠١٠
إيميل فرانسيس شورت (غانا)	بيزيمونغو وآخرون	منتصف ٢٠١٠
	كانياروغيكا (تبدأ المحاكمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩) (رئيسا)	منتصف ٢٠١٠
تغريد حكمت (الأردن)	ندينديلييمانا وآخرون (القضية العسكرية الثانية)	منتصف ٢٠١٠
	هاتيغيكيمانا	مطلع ٢٠١٠
سيون كي بارك (جمهورية كوريا)	ندينديلييمانا وآخرون (القضية العسكرية الثانية)	منتصف ٢٠١٠
	كانياروغيكا (تبدا المحاكمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩)	منتصف ٢٠١٠
غبيرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو)	كاريميرا وآخرون	نهاية ٢٠١٠
	كاليمانزيرا	منتصف ٢٠٠٩
	موفونيي (إعادة محاكمة) (تبدأ في حزيران/يونيه)	نهاية ٢٠٠٩
فاغن يوينسن (الدانمرك)	كاريميرا وآخرون	نهاية ٢٠١٠
	كاليمانزيرا	منتصف ٢٠٠٩
	موفونيي (إعادة محاكمة) (تبدأ في حزيران/يونيه)	نهاية ٢٠٠٩
جوزيف إ. تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)	هاتيغيكيمانا	مطلع ٢٠١٠
	كانياروغيكا (تبدأ المحاكمة في حزيران/يونيه)	منتصف ٢٠١٠

القاضي	القضية	التاريخ المتوقع لصدور الحكم
ريتشارد مباراني م. راجونسون (مدغشقر)	موناكازي	منتصف ٢٠١٠
	نغيراباتواري (لم يتضح بعد موعد بدء المحاكمة بعد أن قررت دائرة الاستئناف تغيير تاريخها)	النصف الثاني من ٢٠١٠
أيدين سيفا أكاي (تركيا)	موناكازي	منتصف ٢٠١٠
	نتاووكوليلياو	منتصف ٢٠١٠

التذييل الثاني

مدة خدمة القضاة المخصصين

القاضي	سنوات الخدمة المتواصلة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩
سولومي بالونغي بوسا (أوغندا)	٦ سنوات و ٤ شهور
لي غاكويغا موثوغا (كينيا)	٦ سنوات وشهران
فلورنس ريتا أرّي (الكاميرون)	٦ سنوات وشهران
إيميل فرانسيس شورت (غانا)	٥ سنوات و ٧ شهور
تغريد حكمت (الأردن)	٥ سنوات و ٤ شهور
سيون كي بارك (جمهورية كوريا)	٥ سنوات و ٤ شهور
غبيرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو)	٥ سنوات و ٤ شهور
فاغن يوينسن (الدانمرك)	سنتان و ٨ شهور
جوزيف إ. تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تترانيا المتحدة)	١١ شهرا
ريتشارد مباراني م. راجونسون (مدغشقر)	١١ شهرا
أيدين سيفا أكاي (تركيا)	١١ شهرا